

دور السياسة المالية في تحقيق بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي العراقي حالة دراسة للمدة 2004- 2022

حسن حسين صبر (1)

أ.م.د: عادل سلام كشكول(2)

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط

المستخلص

تعدّ الصدمات المالية مؤشراً مهماً لتقييم أداء السياسة المالية في أي دولة، إذ تساهم في إعطاء صورة لمتخذ القرار المالي التدخل عن طريق التحكم بالعديد من المتغيرات المالية. يهدف البحث إلى التعريف بآلية عمل السياسة المالية وفعاليتها في بلوغ الاستقرار الاقتصادي، ومدى تأثيرها في المتغيرات الكلية، ومواكبة ظروف الركود والانتعاش التي تواجهها، للوقوف على الآثار الايجابية وبما يسمح في تعزيز كفاءة أداء الاقتصاد العراقي، وتجاوز الآثار السلبية التي قد تنجم عن تطبيقها. ومن ثم تحليل الطبيعة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد العراقي عن طريق استعمال المؤشرات ذات الصلة بمتغيرات البحث. استنتج البحث هناك علاقة طويلة الاجل بين النفقات العامة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك استنتج عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين النفقات العامة والايادات العامة بوصفهما متغيران مستقلان مع معدل التضخم ومعدل البطالة بوصفهما متغيرات تابعة، ويوصي البحث اتباع سياسة مالية سليمة من خلال اعتماد نسبة مقارنة بين النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية بما يسهم في فاعليتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك عبر وضع خطط الاستراتيجية واضحة تستهدف مواجهة الصدمات المالية ولاسيما الصدمة المالية السلبية التي تعد ناقوس خطر على أداء الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الاستقرار الاقتصادي، الاقتصاد العراقي.

Abstract

Financial shocks are an important indicator for evaluating the performance of financial policy in any country, as they contribute to giving an image to the financial decision-maker to intervene by controlling many financial variables. The research aims to identify the mechanism of financial policy and its effectiveness in achieving economic stability, the extent of its impact on the overall variables, and keeping pace with the conditions of recession and recovery it faces, to identify the positive effects and what allows for enhancing the efficiency of the Iraqi economy's performance, and overcoming the negative effects that may result from its application. Then, analyze the economic and financial nature of the Iraqi economy by using indicators related to the research variables.

The research concluded that there is a long-term relationship between public expenditures and the GDP growth rate, and also concluded that there is no long-term relationship between public expenditures and public revenues as independent variables with the inflation rate and unemployment rate as dependent variables. The research recommends following a sound financial policy by adopting a close ratio between investment expenditures and operating expenditures, which contributes to its effectiveness on the overall economic variables, by setting clear strategic plans aimed at confronting financial shocks, especially the negative financial shock, which is a danger bell for the performance of economic stability.

Keywords: Financial policy, economic stability, Iraqi economy.

المقدمة:

أن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي رهنت السياسة المالية بوضعية سوق النفط العالمية، وما يتسم هذا السوق في طبيعته بتقلبات كبيرة وعديدة، وهذا بدوره له أثارة كبيرة على الاقتصاد العراقي وبالخصوص تكون أثاره واضحة في استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي، فضلاً عن ظاهرة البطالة وهذا نتيجة تقلبات الإيرادات العامة بسبب تغييرات أسعار النفط الخام، وكذلك معدل التضخم، وفي هذا الإطار جاء البحث ليقص أثر فاعلية السياسة المالية في مواجهة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق، والتي تعكس التغييرات المقصودة في الإنفاق العام أو الإيرادات العامة عن طريق استبعاد أثر الدورة الاقتصادية.

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من دور أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق من خلال بيان طبيعة هذه الأدوات الخاصة على صعيد الاستقرار الاقتصادي عن طريق الركون إلى تحليل مكونات هذا الأخير المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة.

مشكلة البحث: أن تعاطف النفقات العامة لجانب الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري ويتم تمويلها من جانب أحادي من الإيرادات العامة وهو القطاع النفطي، ومن ثم التأثير على مكونات التوازن الكلي، مما أسهم برفع مستويات الطلب الكلي دون التأثير في جانب العرض، ونتيجة وجود اختلال هيكلي في بنية الناتج مما تتسبب بجعل الاستيرادات بديل دائم للعرض المحلي، وهذا ما يجعل اتجاه السياسة المالية أنفاً اتجاه غير داعم لتنويع نشاطات الاقتصاد.

فرضية البحث: تبني البحث فرضية مفادها: أن أدوات السياسة المالية (النفقات العامة، الإيرادات العامة) تتباين في قدراتها في تصحيح مسار الاقتصاد العراقي والاسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تبعاً لتباين الظروف الاقتصادية.

هدف البحث: ينبع هدف البحث عن طريق النقاط الآتية:

- 1- التعرف بألية عمل السياسة المالية وفعاليتها في بلوغ الاستقرار الاقتصادي، ومدى تأثيرها في المتغيرات الكلية، ومواكبة ظروف الركود والانتعاش التي تواجهها، للوقوف على الآثار الايجابية وبما يسمح في تعزيز كفاءة أداء الاقتصاد العراقي، وتجاوز الآثار السلبية التي قد تنجم عن تطبيقها.
- 2- تحليل مسار المؤشرات المالية في بيئة الاقتصاد العراق خلال مدة البحث.
- 3- التحليل القياسي للتعرف على دور السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد العراقي.

منهجية البحث: استند البحث على دراسة البعد المفاهيمي والنظري للسياسة المالية الاستقرار الاقتصادي بالاعتماد على المنهج الاستدلالي، إلى جانب المنهج الاستقرائي المبني على استنباط النتائج بعد قراءة الواقع الاقتصادي من خلال تحليل بيانات متغيرات البحث.

المبحث الأول

الاستقرار الاقتصادي (إطار النظري)

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يشير الاستقرار الاقتصادي إلى غياب التقلبات المفردة في الاقتصاد الكلي، ويعد الاقتصاد مستقرًا إذا كان مصحوباً بنمو ثابت للناتج إلى حد ما وتضخم منخفض، وغير مستقر إذا كان يعاني من ركود متكرر وتضخم مرتفع جداً أو متغير وأزمات مالية متكررة⁽¹⁾، ويختلف الاستقرار الاقتصادي عن التوازن الاقتصادي، إذ أن الاستقرار هو المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليًا أو غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع، في حين أن التوازن الاقتصادي يعني التساوي بين القوى الاقتصادية المتضادة عند نقطة معينة مثل تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند نقطة معينة⁽²⁾.

عرّف صندوق النقد الدولي الاستقرار الاقتصادي: بأنه الوضعية التي تجنب الدول مخاطر التعرض لأية هزات اقتصادية خاصة في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وأسواق المال مما يُمكن الدول من جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي⁽³⁾.

كما يُعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه بيئة اقتصادية خالية من التذبذبات أو التقلبات الاقتصادية المتطرفة في متغيرات الاقتصاد الكلي، فعندما ينمو الاقتصاد بمعدل معتدل في ظل تضخم واطيء ومستقر يعد الاقتصاداً مستقرًا⁽⁴⁾. وعليه فإنّ الاستقرار الاقتصادي يعني تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم والوصول إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج القومي مع المحافظة على قيمة النقود.

ثانياً: أهمية الاستقرار الاقتصادي

حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين، فقد عكست طروحات الاقتصاديين المحافظين على أهمية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق اجراءاتها في السياستين المالية والنقدية للتأثير

1) Hal R. Varian, Microeconomic Analysis (third ed.), New York, 1992, P.393.

2) Yuksel Gormes and Serkan Yigit, the economic and Financial stability in Turkey, Historical Perspective, Central Bank of Turkey, Turkey, 2009, P 1-2.

3) كريمة محمد الحسيني، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (32)، العدد (1)، 2018، ص 100-101.

4) Keshab R Bhattarai, Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy, University of Hull, UK, September 2005, P7.

في المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة حيث أن بلدان العالم كافة تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من فوائد هامة تنعكس على اقتصادياتها، ويمكن أن نوضح أهمية الاستقرار الاقتصادي عن طريق الآتي⁽¹⁾:

- 1- الاقتصاد العالمي المتكامل على نحو متزايد لا يمكن أن تكون فيه أي دولة بمعزل عن تأثيرات التطورات العالمية الراهنة ، وهذا الارتباط مع الخارج يشكل تحدياً لاقتصاد الدولة، لذا فإن المحافظة على الاستقرار مع هكذا بيئة يعد أمراً ضرورياً لاستمرار النمو الاقتصادي المستدام في الدولة.
- 2- دور الحكومة هو توفير سياسات اقتصادية كلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة في مساعدة الشركات والأفراد والحكومة على التخطيط الفعال في المدى الطويل.
- 3- إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد يمكن أن يحقق مستوى عالي من العمالة وصولاً إلى الاستعمال الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار الاجتماعي للبلد.
- 4- إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى نمو ثابت ومستقر عن طريق انخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة، ومن ثم انخفاض البطالة وتحقيق مالية عامة مستدامة، وكل هذه الأمور سوف تمكن الحكومة من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة ومن ثم زيادة في الرفاه الاقتصادي.
- 5- إن استقرار الأسعار يمكن أن يجعل النقود تؤدي وظيفتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة عن طريق المحافظة على قوتها الشرائية. كما أن استقرار الأسعار يقلل مخاطر الانكماش في الاقتصاد القومي⁽²⁾.

ثالثاً: المزيج المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تمثل سياسة تحقيق الاستقرار في بيئة اقتصادية متغيرة تحدياً للسلطات الاقتصادية وسياساتها الرامية إلى كبح التقلبات المرتبطة بدورة الأعمال التجارية، إذ أن سياسة الاستقرار تتجلى بتوظيف السياستين المالية والنقدية لتنظيم الطلب الكلي للحد من الضغوط التضخمية أو لمعالجة حالة الركود في النشاط الاقتصادي، بهدف الحفاظ على مستوى مناسب للتشغيل واستقرار الأسعار في الأمد القصير⁽³⁾. ومن ثم المواءمة بين السياستين تعد حلقة الوصل في صياغة وتنفيذ أهدافهما عن طريق تبادل المعلومات المشتركة في صنع القرار.

ويتوقف استعمال سياسة تحقيق الاستقرار في المقام الأول على الحالة الراهنة للاقتصاد سواء أكان في حالة رواج أم انكماش، وهو ما يعني توظيف أدوات السياستين المالية والنقدية التوسعية أو الانكماشية بناءً على الوضع الاقتصادي والأهداف التي تسعى هذه التدابير لتحقيقها، وأن أي سياسة توظف لتنشيط الاقتصاد، ومن ثم استقرار الناتج المحلي ستحدد حسب الطلب، وبما أن الطلب يولد تقلبات دورية، فإن توظيف سياسات تحقيق الاستقرار هو للحد من هذه التقلبات. ولبلوغ الغايات المنشودة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الأمر الذي سيهيئ للحكومة إمكانية التصدي للركود أو كبح التضخم عن طريق المزيج المالي النقدي المنشود الذي يشير إلى القوة النسبية للسياسات المالية والنقدية

1) J. Broadus, Transparency, in the practice of Monetary policy, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly, Vol.82, No.3, USA, 2001, P.1-9.

2) N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, 7th Ed, Worth Publishers, New York, 2010, P278.

3) Sahar Mohamed Abdel-Haleim, Coordination of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Egypt, International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy, International Research Journal, Vol:2, No:4, 2016, P947.

وتأثيراتها على مختلف الأنشطة الاقتصادية؛ ليرتسم التغير في المزيج المالي النقدي توجهاً يعمل على تضيق سياسة وتيسير الأخرى على نحو يحتفظ بثبات الطلب الإجمالي ومن ثم ثبات مجمل الناتج⁽¹⁾، لتحسين قدرة الاقتصاد على مواجهة التقلبات الدورية التي تنتابه، والحيلولة دون تقلبها وتأرجحها بين التضخم المفرط أو الكساد.

وعند ربط هدف الاستقرار والنمو ببعضهما يفضل الاعتماد الأني لسياسة نقدية تسهم في ثبات نسبي للمستوى العام للأسعار، وسياسة مالية تضمن زيادة العرض الإجمالي وبما يتوافق مع الطلب الإجمالي المخّز، إذ يجري تخصيص أموال الإنفاق العام لصالح مشروعات البنية التحتية كالطرق والجسور والمباني لتطوير عناصر البنية الفوقية من موارد بشرية ومعلومات ومؤسسات. إلا أن هناك تفاوتاً في التأثير على مستويات الإنتاج والتشغيل بين حالتي الإنفاق المالي التحويلي والإنفاق الاستثماري المباشر، ففي الحالة الأولى تزداد دخول الأفراد وهو ما يرفع حجم الطلب الإجمالي، بينما في الحالة الثانية يحقق الاستثمار المباشر تأثيرين، أحدهما، مباشر عن طريق توزيع دخول جديدة على العاطلين عن العمل وهذا ما يزيد حجم الطلب الإجمالي، والآخر غير مباشر عندما تسهم مشروعات البنية التحتية والفوقية في زيادة الطاقات الإنتاجية وتعزيز ربحية المنشآت وكفاءة أداء العناصر المستعملة فيها، وبسهم التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تقليص الفجوة الزمنية لإنجاز هاتين السياستين، لاسيما أن تأثير السياسة النقدية في تحفيز الاقتصاد عن طريق تخفيض أسعار الفائدة وانعكاس ذلك على الاستثمار بإنتاج المزيد من المباني والتجهيزات يتطلب مدة غير قصيرة لتحقيق مردودها الاقتصادي، وبالمقابل أنّ زيادة الإنفاق الحكومي المباشر على مشروعات البنية التحتية والفوقية تتطلب مدة طويلة لإعطاء مردوداتها المالية والتجارية، وقد تكون هذه المدة أطول مما يتطلبه تأثير السياسة النقدية في الاستثمار. ومن ناحية أخرى فإنّ زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص المحفز بانخفاض أسعار الفائدة وبزيادة الإنفاق الحكومي قد تولد اختلالات مؤقتة بين العرض الكلي والطلب الكلي، مما يجعل توكيد التداخل الإيجابي الإستراتيجي بين السياستين المالية والنقدية وعلى المديين القصير والطويل الأجل، إذ لا بُدّ للموازنة العامة أن توفر عن طريق الضرائب التصاعدية الفوائض المالية الكافية لمواجهة العجز التراكمي الكبير في مدة الركود، فضلاً عن هذا التكامل لا بُدّ أن يتجاوز المخاوف المتولدة عن التزامم الخارجي لرؤوس الأموال. ومن جانب آخر فإنّ إجراءات السياسة المالية إذا لم تستكمل بإجراءات من قبل السياسة النقدية فإنّ إحدى السياستين تلغي تأثيرات الأخرى. فمنذ بداية العقد التاسع من القرن المنصرم وبعد مدة قصيرة من إعادة توحيد الألمانيتين، تطلب الجزء الشرقي نفقات عالية نسبياً، وبأكثر مما كان بمقدور زيادة الضرائب الصافية أن تغطيها فتم تمويل هذه التنمية بالعجز في الموازنة العامة، غير إن السياسة النقدية التي عملت على استقرار المستوى العام للأسعار فرضت أسعار فائدة عالية نسبياً مما أسهم في تقليص الطلب الإجمالي، وقد اختلفت هذه الصورة في المملكة المتحدة في بداية العقد الثامن من القرن الماضي حيث ثبتت الحكومة سياسات توافقية وبموجبها دعمت السياسة النقدية الانكماشية الهادفة إلى تقليص الطلب الإجمالي بسياسة مالية انكماشية تكفل منع العجز في الموازنة العامة، وقد أسفر عن هاتين السياستين زيادة في البطالة بحوالي الضعف من (1.5 - 3) ملايين شخص، وبعد ازدياد البطالة وظهور فوائض العرض اتخذت الحكومة سياسات توسعية (نقدية ومالية) آنية⁽²⁾.

يرتبط اختيار السياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهة المشاكل أعلاه، إلى حد كبير بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة، وعلى مدى فاعلية الأداة المستعملة، فضلاً عن وضع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل البلد وذلك في إطار الأهداف الإستراتيجية. إلا أنه حتى لو كانت السياستان المالية والنقدية فاعلتين، فإنهما قد لا تكونان محقتين

(1) بول آ. سامويلسون & ويليام د. علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2016، ص764.

(2) هوشيار معروف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص284-285.

للاستقرار الاقتصادي ؛ وذلك بسبب الفجوات الزمنية (Time – Lag) المرتبطة بهما والتي تتمثل بطول المدة الزمنية الواقعة بين الصدمة الدورية والاستجابة الفعالة لسياسات الاستقرار إزاء تلك الصدمة.

وهناك ثلاث فجوات زمنية هي⁽¹⁾:

أ- **فجوات التعرف/ الإدراك:** هو الوقت الذي تظهر عنده الحاجة إلى العمل والوقت الذي يستغرقه أصحاب القرار لإدراك حالة الاقتصاد من ناحية ركود أو رواج، وهي واحدة في كلا السياستين من حيث المدة.

ب- **فجوة الإنجاز/ التنفيذ:** هي المدة بين الوقت الذي عنده تدرك الحاجة إلى العمل ووقت التغيير الفعلي في السياسة المرغوبة، وتكون قصيرة بالنسبة للسياسة النقدية بسبب استقلاليتها وقدرتها في مجابهة القرارات الحكومية، في حين تكون طويلة بالنسبة للسياسة المالية وهو ما يعود إلى أسباب اقتصادية وسياسية تتعلق بالتغيرات في الإنفاق الحكومي وبرامج الضرائب وذلك ؛ لأنَّ هناك وقتاً لتسليم العروض المقدمة للحكومة وإبرام العقود الجديدة، وقد يكون المتعاقدون غير قادرين على بدء عملهم بالشكل الصحيح ؛ ولذلك فإنَّ تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي لا يظهر سريعاً⁽²⁾؛ فضلاً عن ذلك انه في حالة إقرارها فإنَّ تنفيذ السياسات يتطلب وقتاً إضافياً قد يطول اعتماداً على كفاءة المنفذين وتعاون الجهات المعنية، وهو ما يتطلب إعطاء الحكومة صلاحيات لتغيير الإنفاق ومعدلات الضرائب⁽³⁾.

ت- **فجوة الاستجابة:** هي المدة بين التغيير الفعلي في السياسة وبين بدء سريان تأثير التغيير على الاقتصاد تأثيراً فعلياً. وهي طويلة نسبياً بالنسبة للسياسة النقدية من الفجوة المناظرة لها في حالة السياسة المالية ؛ وذلك بسبب رد الفعل البطيء أو المتعثر للأجور والأسعار حيال التغييرات الطارئة لعرض النقد⁽⁴⁾.

ومع وجود هذه الفجوات الزمنية قد يظهر أثر السياسة الجديدة على الاقتصاد في وقت لم تعد هذه السياسة ضرورية أو ملائمة ؛ بسبب تغير الوضع الاقتصادي، وطبيعة المشكلة التي كانت قائمة، ومن ثم فإنها تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد بدلاً من أن تسهم في استقراره؛ لذلك وفي ضوء الفجوات الزمنية الطويلة، لا يكفي التعرف على واقع الاقتصاد الحالي فحسب، بل ينبغي الاستشراف المستقبلي لاتجاهات الاقتصاد، وإذا كانت التنبؤات دقيقة ستكون ناجعة في صياغة سياسات اقتصادية محققة للاستقرار، ومن ثم لا تعد مشكلة الفجوات الزمنية خطيرة⁽⁵⁾.

المبحث الثاني

واقع السياسة المالية في العراق للمدة 2004- 2022

أولاً: صافي الموازنة العامة للعراق

يبين الجدول (1) ان الموازنة العامة في العراق قد حققت فوائض مالية متصاعدة للمدة 2004 – 2008 حيث سجل الفائض في الموازنة (13364) مليار دينار عام 2008؛ ويعود هذا الفائض للمدة المشار إليها إلى رفع العقوبات

1) Case Karl E. & Fair Ray C., Principles of Macroeconomics, Pearson Education, Inc. Upper Saddle River, New Jersey, 2007, P. 229.

2) جيمس جوارتيني و ريجاد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن وعبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص313.

3) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص527.

4) بول آ. سامويلسون و ويليام د. نورهاوس، مصدر سابق، ص763.

5) جيمس جوارتيني و ريجاد استروب، مصدر سابق، ص313.

الاقتصادية عن العراق بعد عام 2003 وكذلك زيادة انتاج النفط وتصديره مع ارتفاع أسعاره في الاسواق العالمية. وفي عام 2009 حققت الموازنة العامة للدولة عجزاً بلغ (347 -) مليار دينار؛ بسبب انخفاض الإيرادات العامة وخاصة الإيرادات النفطية ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط نتيجة امتداد آثار الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام 2008. وحققت المدة 2013-2016 عجزاً في الموازنة بلغ (12658) مليار دينار عام 2016، ويرجع هذا العجز لأسباب عدة؛ ابتداءً من تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية حيث كان له تداعيات كبيرة على الموازنة العامة للدولة، مما اسهم بزيادة نسبة العجز في الموازنة وتفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية؛ بسبب الاعتماد شبه الكامل على عوائد تصدير النفط، فضلاً على الضغوط الناجمة عن زيادة الانفاق العسكري، وكلفة التعامل مع الازمة الانسانية التي تسببت بها التنظيمات الارهابية؛ مما دفع الحكومة لمعالجة هذه الازمة بالحصول على تمويل سواء عن طريق الدين (الداخلي أو الخارجي)⁽¹⁾.

عاودت الموازنة لتحقيق فائضاً بلغ (25693) مليار دينار عام 2018، وهو أعلى فائض تسجله الموازنة خلال مدة البحث؛ ويستند هذا الارتفاع إلى زيادة الإيرادات العامة ولاسيما الإيرادات النفطية نتيجة زيادة أسعار النفط الخام، أما عامي 2019 و 2020 فعادت الموازنة لتسجل عجزاً بلغ (12883) مليار دينار عام 2020، وهو الأعلى خلال مدة البحث؛ ويستند ذلك إلى التحديات التي شهدتها اقتصاد العراق والتي أثرت بشكل كبير على مسار حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الموازنة العامة، وفي عام 2021 حققت الموازنة فائض بلغ (6232) مليار دينار؛ بسبب زيادة الإيرادات العامة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط؛ وكذلك ارتفاع الإيرادات التحويلية؛ بسبب تغير سعر الصرف وما نجم عنه من ربح عن تقويم العملة الأجنبية ومعادلتها بالعملة المحلية، أما في عام 2022 فقد حققت الموازنة العامة فائضاً بلغ (44738) مليار دينار.

جدول (1) هيكل الموازنة العامة للعراق للمدة 2004-2022 (مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض أو العجز
2004	32988	31521	1467
2005	40435	30831	9604
2006	49055	37494	11561
2007	54964	39308	15656
2008	80641	67277	13364
2009	55243	55590	(347)
2010	70178	70134	44
2011	103989	78758	25231
2012	119817	105140	14678
2013	113840	119128	(5288)
2014	105386	113474	(8088)
2015	66470	70398	(3928)

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي لعام 2016، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2016، ص55.

(12658)	67067	54409	2016
1932	75490	77422	2017
25693	80876	106569	2018
(4158)	111724	107566	2019
(12883)	76082	63199	2020
6232	102850	109081	2021
44738	116959	161697	2022

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

❖ البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية لعامي 2004 و 2022

❖ ملاحظة / الارقام الواقعة بين قوسين ارقام سالبة (عجز)

ثانياً: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

من أجل عرض واقع متغيرات الاستقرار الاقتصادي، وبيان مدى الاستقرار المتحقق في الاقتصاد العراقي، لا بد من تحليل التغيرات الحاصلة في كل متغير من هذه المتغيرات كونها المحددة لاستقرار الاقتصادي قيد البحث، وبيان معدلات النمو المتحققة في كل متغير من المتغيرات المعتمدة في الاقتصاد العراقي.

1- تحليل مؤشر النمو الاقتصادي

تشير المعطيات إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة شهد ارتفاعاً طفيفاً في عام 2005 بلغ معدل النمو الاقتصادي نحو (0.76%)؛ ويستند ذلك إلى تغير النظام الاقتصادي في العراق بموجب قرار الأمم المتحدة 1483 في 2003/5/2؛ الذي أدى إلى استئناف حرية تصدير النفط العراقي ضمن حصته المقررة في منظمة الأوبك، مما انعكس في تعظيم إيراداته؛ نتيجة لارتفاع كمية النفط المصدر⁽¹⁾. إلا أنّه سجّل معدلات نمو سالبة خلال عامي 2006 و 2007 بلغت (15.10%) و (10.92%) على التوالي؛ وهذا يعزى إلى الاضطراب الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن تدمير البنى التحتية للمشاريع الاستراتيجية وهجرة الكفاءات للخارج، وفي عام 2008 سجّل معدل نمو موجب بلغ (25.01%)؛ وهذا الارتفاع يستند إلى ارتفاع سعر برميل النفط بنسبة (35.8%) في عام 2008 عن العام السابق، فضلاً عن التحسن الكبير في الوضع الأمني ولعموم البلد الذي انعكس بشكل إيجابي في تحقيق التعافي الاقتصادي لأغلب قطاعاته، وعودة النشاط الاقتصادي لعدد من القطاعات الإنتاجية الأخرى⁽²⁾. إلا أنّ الأزمة العالمية في عام 2008 واستمرارها عام 2009 أدت إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي إذ سجل (106996) مليار دينار وبمعدل نمو اقتصادي سالب بلغ (23.21%)، ويعزى ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي انعكست على انخفاض أسعار النفط، وهذا ما يظهر تأثير القطاع النفطي بشكل واضح على الناتج المحلي الإجمالي وعدم تنويع مصادر هذا الناتج. أما المدة الممتدة من بعد الأزمة المالية العالمية فقد شهدت تطورات عالمية وعربية ومحلية عديدة فقد بينت التقارير العالمية لعام (2011) تراجع الدول المتقدمة عن اتباع سياسة التحفيز الاقتصادي لمواجهة الأزمة المالية العالمية التي عصفت

(1) رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص178.

(2) رجاء الربيعي، مصدر سابق، ص178.

بالاقتصاد العالمي عام 2008، واتباع سياسة تقشفية، ومما يلحظ أنّ الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من (129548) مليار دينار في عام 2010، وبمعدل نمو بلغ (21.08%)، ليصل إلى (191722) مليار دينار عام 2013، وبمعدل نمو بلغ (5.66%) وهذا الارتفاع نتيجةً لزيادة الصادرات النفطية فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية.⁽¹⁾ أما في الأعوام 2014- 2016 فالاقتصاد العراقي قد تأثر بثلاث أزمات : الأولى: مواجهة داعش الإرهابي الذي سيطرة على جزء من محافظات العراق، التي تسببت بانخفاض الإنتاج النفطي بمقدار (4.11%-)، والثانية: انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة الفائض في المعروض من النفط العالمي إلى ما دون الـ (50) دولار، والثالثة عدم إقرار الموازنة وتأخرها في عام 2014⁽²⁾، وكل هذه العوامل أدت إلى التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (182604) و (140456) مليار دينار على التوالي، وسجلت معدلات نمو اقتصادي سلبية بلغت (4.76%) و (23.08%) و (5.52%) على التوالي.

إلا أنّ تزايد الانتصارات واستعادة الأراضي من العصابات الإرهابية (داعش) وتزايد أسعار النفط العالمية، وعليه بدأ يعيد الناتج المحلي الإجمالي بالتزايد، إذ بلغ حوالي (152287) مليار دينار في عام 2017، وبمعدل نمو موجب بلغ (14.76%)، وبلغ في عام 2018 حوالي (180482) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (18.51%)، وبلغ معدل النمو في عام 2019 حوالي (2.90%). أما عام 2020 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (142811) مليار دينار، وسجل معدل نمو سالب بلغ (23.10%) ؛ ويعزى ذلك إلى تفشي جائحة كورونا في العالم والعراق، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط الخام العالمية نتيجة انخفاض الطلب على النفط الخام، ومن ثم حقق النمو الاقتصادي ارتفاع ملحوظ بلغ (29.26%) في عام 2021، وهذا التعافي نتيجة انخفاض الإصابات بجائحة كورونا وارتفاع أسعار النفط العالمية، وسجل معدل نمو موجب في عام 2022 بلغ نحو (15.07%).

جدول (2) تحليل تطور النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004- 2022 (مليار دينار، %)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	النمو الاقتصادي
2004	146250	***
2005	147361	0.76
2006	125115	(15.10)
2007	111455	(10.92)
2008	139331	25.01
2009	106996	(23.21)
2010	129548	21.08
2011	164517	26.99
2012	181460	10.30
2013	191722	5.66

- (1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2012، ص3.
- (2) رؤى نصير كاظم الوائلي، تحليل الاستثمار وأثره في بعض المتغيرات الكلية في العراق للمدة 2004-2017، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة واسط كلية الإدارة والاقتصاد، 2020، ص65.

(4.76)	182604	2014
(23.08)	140456	2015
(5.52)	132705	2016
14.76	152287	2017
18.51	180482	2018
2.90	185714	2019
(23.10)	142811	2020
29.26	184592	2021
15.07	212408	2022

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للمدة 2004-2022.

- الأرقام بين قوسين تعني ارقام سالبة.

2- معدلات البطالة

يبين الجدول (3) أنَّ البطالة في العراق شهدت تغييرات كبيرة ضمن مدة البحث، ففي عام 2004 بلغ معدل البطالة (28.1%)؛ وهذا يعزى إلى تسريح اعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية، فقد تم تسريح مئات الآلاف من المتطوعين والمكلفين في الجيش والشرطة وقوى الامن الداخلي. ويلاحظ انخفاض معدل البطالة في عام 2007 إلى (11.7%) ؛ وذلك بسبب تشغيل اعداد كبيرة من الافراد في الأجهزة الأمنية، فضلاً عن إعادة الاعمار التي استوعبت عدد كبير من العاطلين في المشاريع الخدمية، وفي عام 2009 بلغ معدل البطالة نحو (18.5%)؛ وهذا يعزى إلى الازمة المالية العالمية التي واجهتها الولايات المتحدة الامريكية ما تسمى بأزمة الرهن العقاري التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية، وفي عام 2018 بلغ معدل البطالة نحو (22.6%) وهذا نتيجةً إلى التراكمات التي مرَّ بها البلد والظروف الصعبة التي تعرض لها بعد عام 2014 التي تسببه انعدام فرص العمل في محافظات العراق، وتقليص الانفاق الحكومي ؛ بسبب انخفاض أسعار النفط. أما عام 2020 فقد انخفض معدل البطالة ليصل إلى (13.8%) بالمقارنة في عام 2019، والذي بلغ معدل البطالة نحو (18.2%)؛ وهذا يعزى إلى الازمة العالمية (جائحة كورونا) التي أوقفت الحركة التجارية والشركات والرحلات التجارية. أما عام 2021 فقد بلغ معدل البطالة (16.5%)، وقد انخفض ليصبح (15.5%) في عام 2022، وهذا يُفسر أنَّ حالة العراق ونتيجة انعدام الاستقرار الاقتصادي خلال تلك المدة والاعتماد الكبير على مورد واحد وهو النفط، فضلاً عن الاهمال الواضح لبعض الجوانب الزراعية والصناعية والسياحية انعكس سلباً على مجمل الحياة الاقتصادية في العراق⁽¹⁾.

جدول (3) معدلات البطالة في العراق للمدة 2004-2022 (%)

السنة	عدد السكان	معدل البطالة %
2004	26313838	28.1

1(ابو تراب تغريد قاسم، مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد (19)، العدد (1)، 2017، ص1.

26.8	26922279	2005
17.7	27448124	2006
11.7	27911242	2007
15.3	28385739	2008
18.5	28973157	2009
16.8	29741977	2010
18.0	30725305	2011
21.8	31890012	2012
16.4	33159061	2013
11.1	34411949	2014
10.3	35572269	2015
10.8	36610632	2016
13.8	37552789	2017
22.6	38433604	2018
18.2	39309789	2019
13.8	40222503	2020
16.5	41190658	2021
15.5	42248900	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، متاح على الموقع الالكتروني: <https://cbi.iq/news/view/463>.

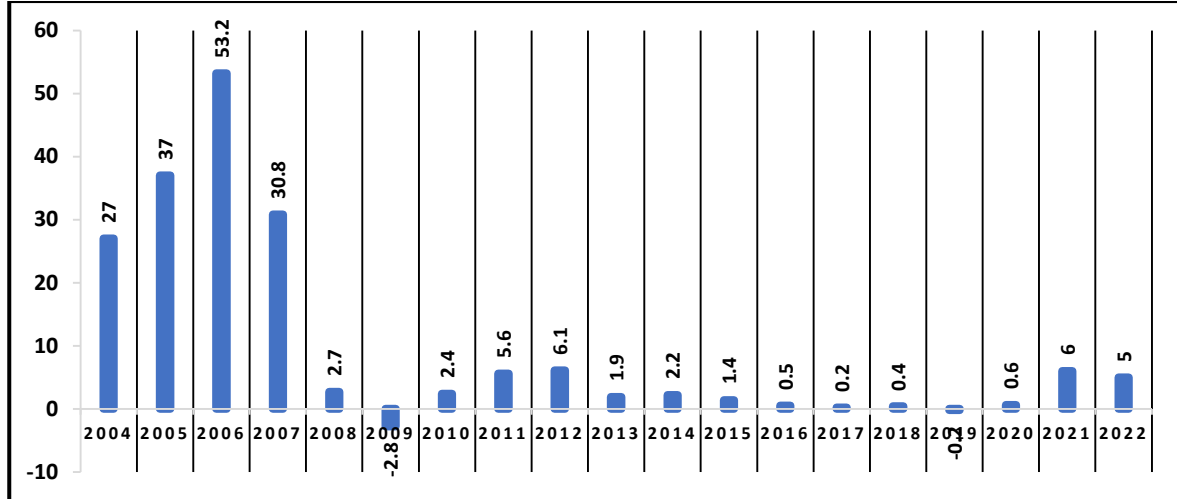
3- التضخم

يبين الشكل (1) أنَّ التضخم في العراق قد شهد تغير من عام إلى آخر، ففي عام 2004 بلغ التضخم (27) وهو مرتفع جداً بالمقارنة مع التضخم الطبيعي العالمي، استمر التضخم بالارتفاع إلى أنَّ بلغ في العام 2006 (53.2) وهو أعلى معدل وصل له التضخم في العراق ضمن مدة البحث؛ ويستند ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي كان لها دور في زيادة كلفة الإنتاج والنقل، فضلاً عن ذلك ارتفاع سعر الصرف الأجنبي بالمقارنة بالدينار العراقي.⁽¹⁾ إلا أنَّه في عام 2007 بدأ التضخم بالانخفاض التدريجي إلى أنَّ وصل في عام 2017 إلى (0.2) أذ بلغ أدنى معدل له خلال مدة البحث، وفي عام 2009 بلغ معدل التضخم نحو (2.8-%)، ويستند ذلك إلى التراجع الحاصل في معدل التضخم إلى نجاح السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي عن طريق ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية (الدولار) وبشكل تدريجي عبر استخدام أمثل من البنك وذلك عن طريق نافذة بيع العملة،⁽²⁾ بينما يلاحظ انخفاض معدل

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2004، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2004، ص15.
(2) سمير سهام داود، أثر الاختلالات الاقتصادية الهيكلية على التضخم حالة دراسية الاقتصاد العراقي، مجلة الاقتصاد والإدارية والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (19)، العدد (70)، 2013، ص290.

التضخم السنوي نتيجة سياسة البنك المركزي العراقي والتي تمكنت من تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، وأستمر الانخفاض في معدلات التضخم خلال الأعوام 2010- 2018، وهذا الانخفاض في معدل التضخم السنوي يبين نجاح السياسة النقدية في استهداف استقرار المستوى العام للأسعار.⁽¹⁾

الشكل (1) معدل التضخم في العراق للمدة 2004- 2022



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية.

انخفض معدل التضخم السنوي ليصل إلى (-0.2%) في عام 2019؛ ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب المحلي والتغيرات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والموارد الخام.⁽²⁾ وفي عام 2020 أرتفع معدل التضخم يصل إلى (0.6) ويعزى ذلك إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية نتيجة انتشار الجائحة، وفي عام 2022 بلغ التضخم (5.5) ؛ إذ يؤدي عدم استقرار الاسعار في العراق إلى ارتفاع اسعار المواد والسلع الخاصة وارتفاع تكاليف اقامة تلك المشاريع الاستثمارية ؛ بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والذي لا يسمح لها بإقامة اعداد كبيرة من المشاريع الخاصة عندما ترتفع الاسعار نتيجة التضخم⁽³⁾

المبحث الثالث

قياس أثر متغيرات السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي

أولاً: توصيف النموذج وطبيعة

بغية التعرف على العلاقات القائمة بين متغيرات النموذج لأبد من توصيفها من حيث أي المتغيرات تابعة وأيها مفسرة أو مستقلة وبيان العلاقات التي تربطها والاشارات المتوقعة لها وترميزها في ضوء التحليل الاقتصادي، وكانت النتائج وفق الجدول ادناه:

جدول (4) توصيف متغيرات النموذج

- 1(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012، مصدر سابق، ص9.
- 2(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2019، المديرية العامة للإحصاء والاباحث، 2019، ص5.
- 3(اسماء خضير ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق (2000-2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الكلية التقنية الادارية، بغداد، العدد 36، 2013، ص54.

ت	الرمز	اسم المتغير	طبيعة المتغير
1	EG	النمو الاقتصادي	داخلي
2	PR	الإيرادات العامة	خارجي
3	PS	النفقات العامة	خارجي
4	IN	معدل التضخم	داخلي
5	UN	معدل البطالة	داخلي

المصدر: من عمل الباحث

ثانياً: قياس العلاقة بين النفقات والإيرادات العامة على النمو والتضخم والبطالة

النموذج الأول تأثير النفقات والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي

1. تقدير النموذج باستخدام (ARDL)

نتائج تقدير نموذج (ARDL) يبين الجدول من خلال الاختيار الآلي لفترات الابطاء للمتغيرات المختلفة بما يحقق النموذج الأمثل عن طريق معنوية أكبر عدد ممكن من معاملات النموذج المعنوية، وبما يحقق أعلى قيمة ممكنة لمعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح إذ بلغت قيمته معامل التحديد (94%) وقيمته معامل التحديد المصحح (93.2%) وهي قيم عالية جداً وهي تدل على كفاءة النموذج المقدر الذي يعني أن المتغيرات المستقلة فسرت ما قيمته 94% من اجمال التغيرات الحاصلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في حين أن المتبقي والباقي نسبته 6% تمثل تغيير عوامل أخرى خارج سيطرة الباحث أو نطاق الدراسة حيث أدرجت ضمن حد الخطأ.

أما F المحتسبة فقد بلغت (124.5478)، وهي معنوية لأن $P.V = (0.000)$ أي أن الانموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

جدول (5) نتائج تقدير (ARDL)

Dependent Variable: EG
Method: ARDL
Date: 01/05/25 Time: 23:24
Sample (adjusted): 2005Q1 2022Q4
Included observations: 72 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): PR PS
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(4, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EG(-1)	0.916753	0.083752	10.94609	0.0000
EG(-2)	-0.084426	0.116198	-0.726573	0.4702
EG(-3)	-0.068025	0.116102	-0.585910	0.5600
EG(-4)	-0.120838	0.085665	-1.410590	0.1633
PR	0.000454	0.000109	4.155478	0.0001
PR(-1)	-0.000588	0.000138	-4.268315	0.0001
PS	0.000505	0.000124	4.063729	0.0001
PS(-1)	-0.000343	0.000129	-2.666689	0.0097
C	-1.885560	2.263852	-0.832899	0.4080
R-squared	0.940531	Mean dependent var	3.589444	
Adjusted R-squared	0.932980	S.D. dependent var	18.09983	
S.E. of regression	4.685729	Akaike info criterion	6.043389	
Sum squared resid	1383.232	Schwarz criterion	6.327972	
Log likelihood	-208.5620	Hannan-Quinn criter.	6.156682	
F-statistic	124.5478	Durbin-Watson stat	1.620051	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومنهجية تصحيح الخطأ:

الجدول (6) يعكس نتائج المعالم القصيرة الأجل التي تشير أنَّ جميع المتغيرات المستقلة ترتبط بعلاقة قصيرة الأجل مع المتغير التابع (النمو الاقتصادي للنتائج المحلي الاجمالي)، وهذا ما اثبتته قيمة P.V وهي أقل من (0.05). أما معامل تصحيح الخطأ فإنه سالب وهو معنوي إحصائياً عند مستوى أقل من (5%) وهذا يترجم انه تم تصحيح ما قيمته (35%) من الانحراف قصير الأجل في المتغير التفسيري في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

من أجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية؛ لأنها تعد الخطوة الأولى في أنموذج (ARDL)، وعن طريق جدول (6) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ أنَّ قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (25.73401) ، وهي أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (1%، 2.5%، 5%، 10%) مما يدلُّ على وجود تكامل مشترك اي نرفض فرضية العدم.

جدول (6) تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومنهجية تصحيح الخطأ واختبار الحدود

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EG)
Selected Model: ARDL(4, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/05/25 Time: 23:29
Sample: 2004Q1 2022Q4
Included observations: 72

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EG(-1))	0.273289	0.065418	4.177565	0.0001
D(EG(-2))	0.188863	0.071862	2.628128	0.0108
D(EG(-3))	0.120838	0.073542	1.643119	0.1053
D(PR)	0.000454	0.000104	4.344396	0.0001
D(PS)	0.000505	0.000120	4.210506	0.0001
CointEq(-1)*	-0.356536	0.034333	-10.38450	0.0000
R-squared	0.796651	Mean dependent var	-0.106819	
Adjusted R-squared	0.781245	S.D. dependent var	9.788064	
S.E. of regression	4.577997	Akaike info criterion	5.960056	
Sum squared resid	1383.232	Schwarz criterion	6.149778	
Log likelihood	-208.5620	Hannan-Quinn criter.	6.035584	
Durbin-Watson stat	1.620051			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	25.73401	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

تقدير العلاقة طويلة الأجل

نلاحظ من الجدول (7) أنَّ هنالك علاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل (النفقات العامة) محل الدراسة مع المتغير التابع وهو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وذلك عن طريق القيمة الاحتمالية والتي كانت أقل من 5%

جدول (7) العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PR	-0.000377	0.000253	-1.489172	0.1414
PS	0.000456	0.000230	1.983859	0.0516
C	-5.288560	5.699399	-0.927915	0.3570
EC = EG - (-0.0004*PR + 0.0005*PS - 5.2886)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

النموذج الثاني تأثير الانفاق والايادات العامة على التضخم

1. تقدير النموذج باستخدام (ARDL)

نتائج تقدير نموذج (ARDL) يبين الجدول (8) من خلال الاختيار الالي لفترات الابطاء للمتغيرات المختلفة بما يحقق النموذج الامثل عن طريق معنوية اكير عدد ممكن من معلمات النموذج المعنوية، وبما يحقق اعلى قيمة ممكنة لمعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح اذ بلغت قيمه معامل التحديد (98.5%) وقيمته معامل التحديد المصحح (98.4%) وهي قيم عالية جدا وهي تدل على كفاءه النموذج المقدر الذي يعني ان المتغيرات المستقلة فسرت ما قيمته 98.5% من اجمال التغيرات الحاصلة في نمو معدل التضخم في حين ان المتبقي والباقي نسبته 1.5% تمثل تغيير عوامل اخرى خارج سيطرة الباحث او نطاق الدراسة حيث ادرجت ضمن حد الخطأ.

أما F المحتسبة فقد بلغت (897.8156) وهي معنوية؛ لأن $P.V = (0.000)$ أي أنَّ الانموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) , ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$). ومن الجدير بالذكر معنويه معلمه الحد الثابت التي بلغت قيمة (p.v) بنحو (0.0413) مما يعني ان اختبار نموذج اردو بحد ثابت كان اختياراً موفقاً.

جدول (8) تقدير (ARDL)

Dependent Variable: IN
Method: ARDL
Date: 01/05/25 Time: 23:42
Sample (adjusted): 2004Q4 2022Q4
Included observations: 73 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): PR PS
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(3, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IN(-1)	1.511644	0.118526	12.75368	0.0000
IN(-2)	-0.343641	0.215030	-1.598107	0.1147
IN(-3)	-0.233790	0.116947	-1.999107	0.0497
PR	-2.36E-06	1.60E-05	-0.147546	0.8831
PS	-1.78E-05	2.17E-05	-0.819735	0.4153
C	2.082696	1.000947	2.080726	0.0413
R-squared	0.985294	Mean dependent var	8.791524	
Adjusted R-squared	0.984197	S.D. dependent var	15.30050	
S.E. of regression	1.923429	Akaike info criterion	4.224713	
Sum squared resid	247.8719	Schwarz criterion	4.412970	
Log likelihood	-148.2020	Hannan-Quinn criter.	4.299737	
F-statistic	897.8156	Durbin-Watson stat	2.024903	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

من أجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية؛ لأنها تعد الخطوة الأولى في أنموذج (ARDL)، ومن طريق جدول (9) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ أن قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (2.958676) وهي أقل من القيم الجدولية عند مستوى (1%، 2.5%، 5%، 10%) مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك أي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم أي عدم وجود تكامل مشترك.

تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومنهجية تصحيح الخطأ:

الجدول (9) يعكس نتائج المعالم القصيرة الأجل التي تشير إلى أن جميع المتغيرات المستقلة ترتبط بعلاقة قصيرة الأجل مع المتغير التابع (التضخم الاقتصادي)، وهذا ما اثبتته قيمة P.V وهي أقل من (0.05)، أما معامل تصحيح الخطأ فإنه سالب وهو معنوي إحصائياً عند مستوى أقل من (5%)؛ وهذا يترجم أنه تم تصحيح ما قيمته (6%) من الانحراف قصير الأجل في المتغير التفسيري في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

جدول (9) تقدير العلاقة قصيرة الاجل ومنهجية تصحيح الخطأ واختبار الحدود

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(IN)
Selected Model: ARDL(3, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/05/25 Time: 23:43
Sample: 2004Q1 2022Q4
Included observations: 73

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN(-1))	0.577431	0.111144	5.195324	0.0000
D(IN(-2))	0.233790	0.114023	2.050367	0.0442
CointEq(-1)*	-0.065787	0.018709	-3.516335	0.0008
R-squared	0.610633	Mean dependent var	-0.334846	
Adjusted R-squared	0.599508	S.D. dependent var	2.973498	
S.E. of regression	1.881762	Akaike info criterion	4.142521	
Sum squared resid	247.8719	Schwarz criterion	4.236650	
Log likelihood	-148.2020	Hannan-Quinn criter.	4.180033	
Durbin-Watson stat	2.024903			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	2.958676	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

تقدير العلاقة طويلة الاجل

نلاحظ من الجدول (10) عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين جميع المتغيرات المستقلة محل الدراسة مع المتغير التابع وهو (التضخم الاقتصادي)؛ وذلك عن طريق القيمة الاحتمالية والتي كانت أكبر من 5%

جدول (10) العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PR	-3.59E-05	0.000248	-0.144958	0.8852
PS	-0.000270	0.000285	-0.945854	0.3476
C	31.65809	10.35236	3.058057	0.0032
EC = IN - (-0.0000*PR -0.0003*PS + 31.6581)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

النموذج الثالث: تأثير الانفاق والايادات العامة على معدل البطالة

1. تقدير النموذج باستخدام (ARDL)

نتائج تقدير نموذج (ARDL) يبين الجدول (11) من خلال الاختيار الالي لفترات الابطاء للمتغيرات المختلفة بما يحقق النموذج الامثل عن طريق معنوية اكبر عدد ممكن من معاملات النموذج المعنوية، وبما يحقق اعلى قيمه ممكنه لمعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح اذ بلغت قيمه معامل التحديد(96.6%) وقيمته معامل التحديد المصحح

(96.1%) وهي قيم عالية جدا وهي تدل على كفاءه النموذج المقدر الذي يعني ان المتغيرات المستقلة فسرت ما قيمته 96.6% من اجمال التغيرات الحاصلة في نمو معدل البطالة في حين ان المتبقي والباقي نسبته 3.4% تمثل تغيير عوامل اخرى خارج سيطرة الباحث او نطاق الدراسة حيث ادرجت ضمن حد الخطأ.
أما F المحتسبة فقد بلغت (202.4850) وهي معنوية لأن $P.V=(0.000)$ أي أن الانموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$). ومن الجدير بالذكر معنويه معلمه الحد الثابت التي بلغت قيمة (p.v) بنحو (0.0013) مما يعني ان اختيار نموذج اردو بحد ثابت كان اختيارا موفقا.

جدول (11) تقدير (ARDL)

Dependent Variable: UN

Method: ARDL

Date: 01/05/25 Time: 23:52

Sample (adjusted): 2004Q4 2022Q4

Included observations: 73 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): PR PS

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 100

Selected Model: ARDL(3, 2, 2)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN(-1)	1.461095	0.118362	12.34427	0.0000
UN(-2)	-0.355077	0.197340	-1.799314	0.0768
UN(-3)	-0.208147	0.106000	-1.963642	0.0540
PR	0.000112	2.94E-05	3.828747	0.0003
PR(-1)	-0.000199	5.75E-05	-3.457890	0.0010
PR(-2)	9.21E-05	3.57E-05	2.580964	0.0122
PS	-9.06E-05	3.07E-05	-2.948855	0.0045
PS(-1)	0.000160	5.46E-05	2.928381	0.0047
PS(-2)	-8.11E-05	3.34E-05	-2.425334	0.0182
C	2.029195	0.603481	3.362485	0.0013
R-squared	0.966585	Mean dependent var	16.59221	
Adjusted R-squared	0.961811	S.D. dependent var	4.578914	
S.E. of regression	0.894810	Akaike info criterion	2.742238	
Sum squared resid	50.44321	Schwarz criterion	3.056000	
Log likelihood	-90.09170	Hannan-Quinn criter.	2.867278	
F-statistic	202.4850	Durbin-Watson stat	2.080919	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

من أجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية؛ لأنها تعد الخطوة الأولى في أنموذج (ARDL)، وعن طريق جدول (12) نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ أن قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (4.146428) وهي أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (5%، 10%) مما يدل على وجود تكامل مشترك أي نرفض فرضية العدم مما يدل على وجود تكامل مشترك.

تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومنهجية تصحيح الخطأ:

الجدول (12) يعكس نتائج المعالم القصيرة الأجل التي تشير إلى أن جميع المتغيرات المستقلة ترتبط بعلاقة قصيرة الأجل مع المتغير التابع (معدل البطالة)، وهذا ما اثبتته قيمة P.V وهي اقل من (0.05). أما معامل تصحيح الخطأ فإنه سالب وهو معنوي إحصائياً عند مستوى اقل من (5%) وهذا يترجم أنه تم تصحيح ما قيمته (8%) من الانحراف قصير الأجل في المتغير التفسيري في السنة السابقة إلى السنة الحالية. أي يمكن تصحيح الاختلالات الهيكلية أثناء مدة قدرها ثمانية اشهر.

جدول (12) تقدير العلاقة قصيرة الاجل ومنهجية تصحيح الخطأ واختبار الحدود

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(UN)
Selected Model: ARDL(3, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/05/25 Time: 23:53
Sample: 2004Q1 2022Q4
Included observations: 73

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UN(-1))	0.563223	0.106766	5.275322	0.0000
D(UN(-2))	0.208147	0.101048	2.059875	0.0435
D(PR)	0.000112	2.76E-05	4.066474	0.0001
D(PR(-1))	-9.21E-05	3.07E-05	-3.002550	0.0038
D(PS)	-9.06E-05	2.83E-05	-3.205988	0.0021
D(PS(-1))	8.11E-05	3.04E-05	2.663362	0.0098
CointEq(-1)*	-0.102129	0.024501	-4.168394	0.0001
R-squared	0.646154	Mean dependent var	-0.196618	
Adjusted R-squared	0.613986	S.D. dependent var	1.407109	
S.E. of regression	0.874237	Akaike info criterion	2.660047	
Sum squared resid	50.44321	Schwarz criterion	2.879680	
Log likelihood	-90.09170	Hannan-Quinn criter.	2.747574	
Durbin-Watson stat	2.080919			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.146428	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

تقدير العلاقة طويلة الاجل

نلاحظ من الجدول (13) عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين جميع المتغيرات المستقلة محل الدراسة مع المتغير التابع وهو (معدل البطالة)؛ وذلك عن طريق القيمة الاحتمالية والتي كانت أكبر من 5%.

جدول (13) العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PR	5.69E-05	9.68E-05	0.587988	0.5586
PS	-0.000115	0.000103	-1.124169	0.2652
C	19.86903	3.180530	6.247082	0.0000
EC = UN - (0.0001*PR - 0.0001*PS + 19.8690)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

الاستنتاجات

- تؤثر السياسة المالية على الواقع الاقتصادي وذلك عن طريق الدور الذي تؤديه أدواتها، لأنَّ الانفاق العام والايادات العامة تعد من العوامل المؤثرة الاستقرار الاقتصادي ولها انعكاسات إيجابية كثيرة في المؤشرات الاقتصادية المختلفة.
- وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغير المستقل (النفقات العامة) محل الدراسة مع المتغير التابع وهو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي؛ وذلك عن طريق القيمة الاحتمالية والتي كانت اقل من 5%.

- 3- عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغير المستقل (النفقات والايادات العامة) محل الدراسة مع المتغير التابع وهو معدل التضخم.
- 4- عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغير المستقل (النفقات والايادات العامة) محل الدراسة مع المتغير التابع وهو معدل البطالة.

التوصيات

- 1- تنويع الإيرادات العامة وضبط النفقات العامة وتحقيق الانضباط المالي عن طريق تطوير الأجهزة الإنتاجية؛ وذلك من أجل انتاج السلع التي لها ميزة نسبية لخلق نوع من التنوع الاقتصادي وزيادة حجم تنافسيتها؛ وذلك من أجل رفع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية، الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتمادية على النفط من أجل التخفيف من حدة الصدمات الخارجية.
- 2- اتباع سياسة مالية سليمة من خلال اعتماد نسبة مقارنة بين النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية بما يسهم في فاعليتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك عبر وضع خطط الاستراتيجية واضحة تستهدف مواجهة الصدمات المالية ولاسيما الصدمة المالية السلبية التي تعد ناقوس خطر على أداء الاستقرار الاقتصادي.
- 3- يتطلب من متخذي القرار في العراق استحداث وإنشاء صندوق سيادي لادخار جزء من الإيرادات النفطية واستثمارها بالشكل الأمثل، وفعلت ذلك الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام من أجل مواجهة الازمات والصدمات السلبية التي تتعرض لها؛ بسبب اعتمادها الكامل على الإيرادات النفطية.

المصادر والمراجع

- 1- Case Karl E. & Fair Ray C., Principles of Macroeconomics, Pearson Education, Inc. Upper Saddle River, New Jersey, 2007.
- 2- Hal R. Varian, Microeconomic Analysis (third ed.), New York, 1992.
- 3- J. Broadus, Transparncy, in the practice of Monetary policy, Federal Resve Bank of Richmond Economic Quartery, Vol.82, No,3, USA, 2001.
- 4- Keshab R Bhattarai, Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy, University of Hull, UK, September 2005.
- 5- N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, 7th Ed, Worth Publishers, New York, 2010.
- 6- Sahar Mohamed Abdel-Haleim, Coordination of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Egypt, International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy, International Research Journal, Vol:2, No:4, 2016.
- 7- Yuksel Gormes and Serkan Yigit, the economic and Financial stability in Turkey, Historical Perspective, Central Bank of Turkey, Turkey, 2009.
- 8- ابو تراب تغريد قاسم محمد، مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد (19)، العدد (1)، 2017.
- 9- اسماء خضير ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق (2000-2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الكلية التقنية الادارية، بغداد، العدد 36، 2013.

- 10- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2004، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2004.
- 11- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2012.
- 12- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2019، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2019.
- 13- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي لعام 2016، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2016.
- 14- بول آ. سامويلسون و ويليام د. نورهاوس، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2016.
- 15- جعفر باقر علوش وعلي حمزة ساجت، تحليل العلاقة بين الاحتياطات الأجنبية وصافي الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2020، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مجلد 18، العدد 52، 2022.
- 16- جيمس جوارتيني و ريجاد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن وعبدالعظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999.
- 17- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 18- رؤى نصير كاظم الوائلي، تحليل الاستثمار وأثره في بعض المتغيرات الكلية في العراق للمدة 2004-2017، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة واسط كلية الإدارة والاقتصاد، 2020.
- 19- سمير سهام داود، أثر الاختلالات الاقتصادية الهيكلية على التضخم حالة دراسية الاقتصاد العراقي، مجلة الاقتصاد والإدارية والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (19)، العدد (70)، 2013.
- 20- كريمة محمد الحسيني، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (32)، العدد (1)، 2018.
- 21- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- 22- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.